

التاريخ والقانون

المعابر والجسور

وليد موحن :

طالب باحث

لقد دأبت المدارس التاريخية على ضرورة الانفتاح على كل التخصصات والحقول والميادين، بكونها مشكاة ينهل منه المؤرخ مادته المصدريّة بغاية التأريخ وكشف الغبار على ثلة من المواضيع التي لم ترصدها الكتابات التقليدية، وفي هذا المضمار نرى أن التاريخ ينبغي أن يخلق أوامر التواصل مع عدة حقول سيما منها المحايثة له، والتي تندرج في مصاف العلوم القانونية والاجتماعية وهي الأكثر قربا منه والأكثر فهما لحيثياته، ولعل مدرسة الحوليات ومدارس التاريخ الجديد كانت أكثر إلحاحية في صدد التواءم بين التخصصات.¹

ولعل القانون يما يختزنه من مكنون، وما يضمه من قضايا وتيمات وفصول وبنود ودايات يعد بحق منبعا ينهل منه المؤرخون مادتهم الأساسية، فالمشتغل على عهد الحماية يجد ضالته المنشودة في الجريدة الرسمية للحمايتين الاسبانية والفرنسية، والباحث النبيه في مضمار العادات والتقاليد ينهل من الأعراف سيما في البادية المغربية، والمتعمق الجدير بالبحث في التاريخ الراهن لا مناص له من مجاورة الدساتير والقوانين وما تضمه من جوانب قانونية ونفحات تشريعية في أفق استثمارها لفهم ظاهرة وحدث تاريخي معين خاصة في مغرب ما بعد الاستقلال، وفي هذا الصدد أيضا وضمن باب التأثير والتأثر نجد أهل الدراسات القانونية مقبلون على العوالم التاريخية بلا كلل ولا هوادة، فكل مدخل من مادة قانونية في الجامعات المغربية إلا وكانت وفق رؤية ماضية تهدف الى إبراز الملامح الأولى للظاهرة القانونية وتطورها التاريخي، بل أن أهل القانون العام وما يضمه من قرارات وأحداث ونظم دولية نعدّها مادة تاريخية بامتياز، أن لم نقل أن الجانب التاريخي يطغى على الشق القانوني.

ولا ندعي أن هذا الموضوع لم ترصده الكتابة التاريخية والقانونية بل إن علاقة التجسير بين الحقلين تناولتها ندوة بالغة الأهمية نعتبرها من أجل ما كتب في هذا الموضوع وذلك سنة 2009 :

-التاريخ والقانون : التقاطعات المعرفية والاهتمامات المشتركة. - مكناس : كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2009.

ومن الجدير أن نشير إلى بعض المقالات الضرورية في هذا الشأن ومنها :

ينظر في هذا الصدد :فرناند بروديل :التاريخ والعلوم الاجتماعية،ترجمة:مصطفى كمال ،مجلة بيت الحكمة، 1987¹

-بنكروم سلوى : تاريخ التشريع الأسري في المغرب : مقارنة تاريخية وقانونية

-استيتو محمد ،أنصبة النساء في الإرث بين الشريعة والعرف واجتهادات الفقهاء
المصلحين : نماذج من تاريخ المغرب الحديث

-العمrani، نور الدين،تطور فكرة الجزاء الجنائي ووظيفته : مقارنة تاريخية

-نشاط مصطفى ،سجن العلماء بالمغرب المريني بين الشرع والتاريخ

-القادري ابراهيم بوتشيش،الجرائم وعقوباتها في الغرب الإسلامي خلال العصر
الوسيط، القرن 4-8 هـ، 10-14 م

-Ihazrir, Abdelmalek, Le droit peut-il s'affranchir de l'histoire

إن الراصد لهذه المقالات يجد في أثون أسطرها نبذ وتجليات تجعل التناص والتناسق بين المكونات القانونية والجوانب التاريخية تعطي للبحث أهمية كبرى ،وهنا تبرز أهمية البحث التاريخي القانوني ،الذي لا مناص يجعل البحوث الاكاديمية ذات جودة وجادة وراهنية عبر القنوات التالية :

1- التاريخ والقانون الدولي

لعل من الوحدات الأساسية في شعب القانون مادة :القانون الدولي ،وهي مادة يستند فيها التدريس بشكل أساسي إلى الشق التاريخ ،سيما فترة مخاضات العالم في الحرب العالمية الثانية،وبروز نظام الثنائية القطبية ،وسقوط الاتحاد السوفياتي وتربع الولايات المتحدة الاميريكية على عرش العالم،وفي هذا الصدد يتم الاتكاء بشكل أساسي على كتاب: نهاية التاريخ والإنسان الأخير: من تأليف العالم والفيلسوف السياسي الأميركي فرانسيس فوكوياما.

ولا يمكن بتاتا مقارنة هذه المادة بدون تجسير البين تخصصي القانوني التاريخي ،ولعل من شأن تدريس هذه المادة من طرف أساتذة التاريخ المعاصر دور كبير في فهم المادة من طرف طلبة العلوم القانونية وفهم حيثياتها .

2- التشريع والتاريخ :

من الأساسيات الرئيسية في التشريعات الحالية في مختلف مراقبيها أنها ذات خلفية تاريخية ،بل إن بعضها ظل من فترة الحماية قائما إلى وقتنا الحالي أو إلى فترات قريبة ،فنأخذ على سبيل المثال نظام التحفيظ العقاري الذي ظل مؤطرا بمقتضى ظهير 9 رمضان 1331،الموافق 2 غشت 1913 ،أي يعود إلى الفترة الكولونيلية ،ولا شك أنه

من أجل فهم سليم لهذا القانون، لا بد من مراجعة الفترة التي اتسمت بسيادة الاستغلال الاستعماري لأجود الأراضي الفلاحية النافعة، فالماضي ليس ماض فقط بل إنه الماضي يحاور الحاضر في المستقبل.

3- التاريخ والقانون الدستوري

إن القانون الدستوري مادة أساسية مكونة للمجال القانوني، وإن كان أهل القانون يعكفون على دراسته من ناحية جوانبه الشكلية والداخلية، فإن نفر المؤرخين يرصدون هذا التجلي من ناحية ظروفه التاريخية، ومواقف النخب المشكلة للحقل السياسي من ملمحه، وكذا أهم الإفرازات التي تمخضت عن أي حركة دستورية، فقد كان كل دستور في تاريخ المغرب قبله جلبة سياسية، وبعده نقاشات ثرية، وفي أثونه دعايات ومقاطعات من طرف فئة شعبية أو حزبية. وهذا أمر لا شك يتفق معه جل من درس تكوينات التاريخ الراهن في وحدات التكوين التاريخية بالجامعة المغربية.

ولعل من أهم الدراسات الثرة التي وقفت محللة وراصة لهذا البعد المشار إليه دراسة الدكتور محمد نبيل ملين: فكرة الدستور في المغرب: وثائق ونصوص: 1901-2011، والذي يقول في تصديره :

رغم أن فكرة الدستور طارئة على المغرب فقد تجدرت في مشهده السياسي وأمسّت من أهم ركائز الشرعية، لذلك حرص مختلف الفاعلين على استعمالها بشتى الطرق إلى يومنا هذا انتصارا لعقائدهم أو دفاعا عن مصالحهم. وهو ما أفرز نقاشات وجدالات وصراعات طبعت بشكل دائم تاريخ المغرب الدستوري.²

إن المسألة الدستورية ليس حبيسة المعرفة القانونية، بل هي من هم المؤرخين، ومن شأن تضافر جهود كافة المتدخلين في العملية المعرفية.

- التراث والقانون: ترسانة تشريعية من أجل الحماية

إن من شأن المحافظة على التراث بكافة أنواعه وضع ترسانة قانونية ملائمة لذلك تعمل على حفظه من الضياع، وبالموازاة مع جعل مجموعة من المظاهر التراثية المغربية تراث كونيا، كانت الترسانة التشريعية تسير وفق نفس المنحى والنهج.

ويعد القانون رقم 22.80 المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات، الذي تمت المصادقة عليه في 1981 وتم تغييره وتتميمه في 2006 بواسطة القانون 19.05، أهم إطار يتعلق بالحفاظ على التراث الثقافي بالمغرب.

محمد نبيل ملين، فكرة الدستور في المغرب 1901-2011، تيل كيل ميديا، 2017، ص 7.2

وهنا نشير الى دراسة مهمة تجمع بين الشقين للدكتور المراكشي هشام تحت عنوان :

الحماية القانونية للمباني التاريخية والأثرية : دراسة تاريخية قانونية في تاريخ
وآثار الجديدة وأسفي

وأخيرا نشير إلى هذه التوصيات من أجل استفادة كبرى بين الحقليين :

1-خلق فرق بحث في سلك الدكتوراه تعمل على الاشتغال بحقول تمتح من الحقليين ،وتنتج
أبحاث في التخصصين.

2-خلق جسور التواصل بين أساتذة شعبة القانون والتاريخ في أفق أيام دراسية مشتركة بين
الحقليين على شاكلة ما أسلفنا إليه في المقدمة .

3-توجيه الباحثين من كل التخصصين إلى المساهمة في أبحاث تنهل من التاريخ بابا والقانون
منبعاً.

4-في إطار اعتماد نظام البكالوريوس حبذا لو يتم الاهتمام بالعلائق بين التخصصات وهدم
الهوة بينها من اجل فاعلية كبرى،من اجل أحد الإشكالات الأساسية في التعليم الجامعي والتي
تتجلى في التفوق داخل حقل تخصصي .

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن هذه المحاولة هي إسهام بسيط في إبراز القواسم المشتركة بين
الحقليين نظير ما يتيح ذلك من فائدة كبرى لجمهرة الباحثين والدارسين في تخصصات
العلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية.